وعلى التقديرين فلا بد من خبر للمبتدا او للا فاقاله من الاستغنا عن الاضمار فاسد
واما قوله اذ لم يضر كان نفيا للماهية فليس بشي لان نفي الماهية هو نفي الوجود لان
الماهية لا تتصور عندنا الا مع الوجود فلا فرق لا ماهية ولا وجود وهذا مذهب
اهل السنة خلافا للمعتزلة فانهم يثبتون الماهية عارية عن الوجود وهو فاسد
والا هو في موضع رفع بدلا من لا اله ولا يكون خبرا للا لان لا لا تعمل في المعارف
ولو قلنا ان الخبر للمبتدا وليس للا فلا يصح ايضا لما يلزم عليه من تنكير المبتدا وتعريف
الخبر ولا يصح واستشكل ابو حيان البدل من الا وقال لانه لا يمكن فيه تكرار العامل
لو قلت لا اله الا هو لم يجز واختار انه بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف العايد
على اسم لا قال ولولا تصريح النحويين بانه بدل من اسم لا اي من الضمير العايد على اسم
لا **قوله** واما الا رجل ظريفا بالنصب فانه عند سيبويه مثل يا زيد الفاضل
بالرفع قال الرضي في المنادى اعلم انه انما اجاز الرفع حملا على اللفظ لان النصب
في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للمعرب
في اعرابه لا المبني في بنايه الا ترى انك لا تقول جاني هولا الكرام بجر الصفة حملا على
اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه لما كانت الضمة التي هي الحركة **قوله** تحدث
في المنادى بحدوث حرف الندا وتزول بزوالها صارت كالرفع وصارت حرف الندا
كالعاملة لها وكذلك فتحة لا رجل فلمشابهته للرفع جاز ان يرفع التوابع المفردة
لانها كالتابعة للمرفوع وقلل شيا من استنكار تبعية حركة الاعراب لحركة البنا
التي هي خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى
لتحرك شبه الرفع اي الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب انتهى
وفي الشرح وقد وقفت على مسألة طويلة في شرح الكافية للشيخ تاج الدين التبريزي
على استشكال ذلك بان الحركة الاعرابية انما تحدث بعامل ولا عامل هنا يمكن احداثه
للرفع ضرورة ان المتبوع وهو المنادى مفعول به وهو اشكال متقدم انتهى واقول
فيما ذكرناه عن الرضي جواب عن هذا الاشكال بان يقال لما كانت الضمة تحدث في المنادى
بحدوث حرف الندا وتزول بزوالها صارت كالرفع وصارت حرف الندا كالعاملة لها
قوله ايتجه الاعتذار المتقدم هو قوله فيما تقدم نعم يصح ان يقال انه خبر لا
مع اسمها فانهما في موضع رفع بالابتدا عند سيبويه **قوله** ويشكل على ذلك ان
البدل لا يصلح هنا لحلول محل الاول لان الاول هنا منفي والبدل مثبت وفي الشرح انما
يتم هذا الاشكال ان لو كان هذا امرا لا بد من اعتباره في البدل ونحن نراه يتخلف كما
اسلفنا في مثل قلت هند حسن لها واكلت الارغفة جزء منها انتهى واقول المانع من
حلول البدل في هذين لفظي صناعي وهو وجوب التانيث في فعل الاول وامتناعه
في فعل الثاني البدل وهم يغتفرون مثل ذلك في التابع ما لا يغتفرون في المتبوع وفيما

تحت فيه المانع معنوي وفي حاشية التفتازاني عند قوله تعالى والهكم اله واحد
لا اله الا هو فان قيل كيف يصح ان البدل هو المقصود والنسبة الى المبدل
منه سلبية قلنا انما وقعت النسبة الى البدل بعد النقض بالا فالبدل هو المقصود
بالنفي المعتبر في المبدل منه لكن بعد نقضه ونقض النفي اثبات **قوله** وقد يجاب
بانه بدل من الاسم مع لا فانهما كالشي الواحد في الشرح ما هذا البدل من الاقسام المذكورة
في باب البدل واقول هو من بدل الكل من الكل لكن باعتبار اللفظ دون المعنى فليتامل
قوله ومن ذلك قول الفارسي في مررت برجل ما شيت من رجل ان مصدرية وانها
وصلتها صفة لرجل في الشرح لا يخفى ان اللفظ على راي الفارسي لا يحمل على ظاهره
من غير حذف اذ لا معنى لقولك مررت برجل مشييتك فلا بد من تقدير مثل مشييتك
اي برجل مماثل مشييتك بمعنى انه على وفقها او على تقدير برجل ذي مشييتك
اي صاحبها على حذف مضاف ايضا او يووَّل المصدر باسم المفعول من غير حذف نحو
الدرهم ضرب الامير اي برجل مشييتك والمعنى برجل هو الذي تشاوه وتريده وتقدير
ما شرطية يحتاج الى تقدير الجواب فكل من القولين لا بد فيه من تقدير فبم يترجح تقديرهم
على تقديره يا ليت الذي اقتضى كون قولهم صوابا وقوله غير صواب انتهى واقول
اعتراض المص انما هو على ظاهر كلام الفارسي وظاهر كلامه انه قدر ما مع ما بعدها
بمصدر صرح من غير تقدير شي قبله او تاويله بشي **قوله** والحرف المصدري وصلته
في نحو ذلك معرفة يريد بنحو ذلك ان يكون الفعل مسندا الى معرفة كالضمير في الاية
حتى لو كان مسندا الى نكرة لم يكن المصدر المقدر معرفة وفي الشرح والحرف المصدري
يعم كل حرف مصدري سوا كان ان او ان او غيرهما فاقاد هنا ما لم يفده في ما تقدم
حيث قال ان او ان وصلتها محكوم لها بحكم الضمير **قوله** والصفة الجملتان معا
يعني مجموع جملة الشرط وجملة الجواب **قوله** وكان حقه اذ اعلق في تركيبك وقال الجملة
صفتان يقطع بان ما زايدة الا يتعلق الشرط الجازم بجوابه في الشرح الذي ينبغي ان
يعلل به ان معمول الجزا لا يتقدم على اداة الشرط وهنا قد جعل تركيبك جوابا للشرط
والجار المتقدم متعلقا به فلزم تقدم ما في حيز الجزا على الشرط وهو باطل واما ما
ذكره المص من ان الشرط الجازم لا يتعلق بجوابه فلم اتحقق معناه ولا وجه كونه
علة لبطلان القول بشرطيتها انتهى واقول هذا من باب نفي الشي بنفي ملزومه
اذ المراد من عدم تعلق الشرط الجازم بجوابه عدم كونه معمولا لجوابه واذا انتفى كون
الشرط الجازم معمولا لجوابه انتفى كون ما قبله معمولا لجوابه وانما قيد الشرط بالجازم
لكونه الواقع في الاية ولاحتمال ان يقال ان غير الجازم يجوز تقديم معمول جوابه عليه
كما يجوز عمل جوابه فيه **قوله** النوع الثاني كمنع الصرف اشترطوا له تعريف

Copyright © King Saud University